

تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار ”دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك“

الباحث عادل علي حسين

أ.م. عباس يحيى التميمي
جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

الملخص:

يعتمد المحاسبون عند أعداد القوائم المالية وفقا لفرض ثبات قيمة العملة دون الأخذ في الاعتبار آثار تغير الأسعار للوحدة النقدية، فحسابات قائمة الدخل تحتوي على بنود متنوعة من المصروفات والإيرادات، ولا يتم تحصيلها أو سدادها في تاريخ واحد، حيث أن قيمة النقد تتغير من تاريخ لآخر وكذلك الحال بالنسبة لقائمة المركز المالي إذ تحتوي على بنود الموجودات المتداولة والثابتة والمطلوبات بأنواعها المتداولة وطويلة الأجل وحقوق الملكية، وهي ذات أعمار متباينة ويستدعي ذلك اتباع أسلوب معين وموحد، لتحديد قيمة النقد لجميع البنود المحاسبية في قائمة الدخل والمركز المالي. وان الاستمرار في تطبيق أساس التكلفة التاريخية سوف يؤدي إلى التضليل في عرض القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي، وان اعتماد المحلل المالي على هذه الكشوفات سوف يؤثر على نتائج التحليل المالي، لان هذه النسب لا تعكس حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

Analysis of liquidity and profitability of general price level changes Applied Study State company for Glass and Ceramic industry

Abstract:

The accountants are preparing the financial statements under the Monetary Unit Stability Assumption without taking into consideration the changement of prices for the monetary unit. The income statement accounts containing different items of expenses and revenues. These items are not paid or obtained at one date, because the value of monetary unit is changing from one date to another, also the financial position contains different items of current and fixed assets, also contains different items of long-term liabilities and ownership rights, the continuity of applying historical cost principle will make the financial statements misleading, The adoption of financial analyst of these statements will affects the results of the analysis because these ration do not reflect the true financial situation of economic unity.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد 18

العدد 66

الصفحات 441 - 471

البحث مستل من رسالة لم تناقش

المقدمة:

تميز العصر الحديث بظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار بشكل واضح الأمر الذي أثار الكثير من التساؤلات من قبل العديد من الكتاب والجمعيات والهيئات العلمية والمهنية المهمة بالمحاسبة والمستخدمين للقوائم المالية والمبنية على أساس التكلفة التاريخية، وعلى الرغم من الاهتمام الكبير في معالجة آثار التغير في المستوى العام للأسعار في العديد من الدول إلا أن العراق لم يعطي أي اهتمام لهذه الظاهرة فقد صدر القاعدة المحاسبية رقم (8) في سنة 1998 إلا أنه أوقف العمل بها إلى أشعار آخر. والمحاسبة جزء من البيئة الاقتصادية ولا بد أن تأخذ دورها في هذا الصدد فقد حول المهتمون بالمهنة من خلال تطوير الإجراءات المحاسبية المساهمة في معالجة هذه الظاهرة وعلى المحاسب التعايش معها وإظهار التغير في المستوى العام للأسعار في الكشوفات المالية، ويعاني النظام التقليدي للقياس المحاسبي والمبني على مدخل التكلفة التاريخية قصورا واضحا في معالجة تلك الظاهرة فيضعف ملائمة البيانات لاتخاذ القرارات وخاصة في فترات تغير المستوى العام للأسعار المرتفعة بسبب تغير القوة الشرائية لوحدة النقد وتبع أهمية معالجة آثاره في القوائم المالية من الحاجة إلى تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المنشورة الذي يعزز من دورها كأدوات لقياس ربحية الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي وتحسين الفائدة المحققة منها بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية المنشورة وقابليتها للمقارنة وتنعكس تلك الآثار على النسب المالية المستخرجة من تلك الكشوفات ومن ثم على مصداقية النسب إذ تكون مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية وبالتالي على مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء.

المحور الأول / منهجية البحث:

يتناول هذا المحور قاعدة أساسية من قواعد البحث العلمي، وهي منهجية البحث التي تمثل المسار والطريقة العلمية المنظمة لتحديد المشكلة ومعالجتها وتحقيق أهداف الدراسة.

أولاً- مشكلة البحث:

يترك التغير في المستوى العام للأسعار آثارا جسيمة على البيانات المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية، ومن الطبيعي أن تنعكس هذه الآثار على النسب المالية المشتقة من الكشوفات المالية سواء كانت لأغراض تقييم السيولة أو الربحية تكون مضللة في فترات تغير المستوى العام للأسعار لذا تتمثل مشكلة البحث في :
أن النسب المالية المستخرجة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية لا تعبر عن حقيقة الوضع المالي للشركة ولا عن نتيجة أعمالها في فترات تغير المستوى العام للأسعار.

ثانياً:- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال دراسة اثر التغير في المستوى العام للأسعار على الكشوفات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، وبيان مدى تأثير نسب السيولة والربحية من هذه الكشوفات، والنماذج المحاسبية لمعالجة اثر التضخم على الكشوفات المالية، وبيان تأثير ذلك على النسب المالية المستخرجة.

ثالثاً:- هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان اثر التغير في المستوى العام للأسعار على مدلولات النسب المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، وكذلك التعريف بالمداخل المحاسبية المعتمدة لتعديل الكشوفات المالية المعدة وفق الطريقة التقليدية.

رابعاً:- فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث فقد وضعت فرضية أساسية مفادها
لا تعبر السيولة والربحية المستخرجة على أساس التكلفة التاريخية عن حقيقة الوضع المالي للشركة في فترات تغير المستوى العام للأسعار

"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"**خامسا:- حدود الدراسة**

- 1- الحدود المكانية: يتم تطبيق البحث على الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن وذلك للأسباب الآتية:
 - ا- استعداد الشركة لإبداء المساعدة في أعداد البحث من خلال تزويد الباحث بالبيانات اللازمة لإكمال الدراسة بقدر الإمكان.
 - ب- ضخامة حجم الشركة من حيث الموجودات.
- 2- الحدود الزمانية:
 - تمثل الحدود الزمانية للبحث للمدة 2002-2004 الا انه استبعد التعديلات الخاصة بالسنوات لمتطلبات النشر .

المحور الثاني/ الجانب النظري**مفهوم محاسبة تغير المستوى العام للأسعار:**

يرتبط تغير المستوى العام للأسعار بارتفاع أو انخفاض قيمة الوحدات النقدية إذ تتغير قيمة عملة التداول في علاقتها مع السلع والخدمات بمرور الزمن، لذا وجد هذا النموذج كطريقة تستخدم لمعالجة القصور الناتج من الالتزام بثبات قيمة العملة، فيقوم هذا النموذج على أساس عرض فقرات القوائم المالية التقليدية كافة بوحدة نقدية ذات قوة شرائية عامة منتظمة، ويتم ذلك من خلال تحويل الوحدات النقدية المستلمة والمدفوعة خلال أوقات زمنية مختلفة إلى وحدات نقدية متجانسة في قوتها الشرائية مما يجعلها أكثر تجانساً وقابلية للمقارنة. لا يعني انه تم إعادة تقويم العناصر بقدر ما يعني إعادة تقويم النقود إلى السعر الأصلي الذي يتم به التبادل فهو يأخذ التكلفة التاريخية الأصلية ويعدلها (Wood,1989:465).

نشوء محاسبة التغير في المستوى العام للأسعار:

أن المحاسبة جزء من البيئة الاقتصادية، وتكتسب أهميتها من خلال ما تقدمه من منافع على شكل معلومات محاسبية، وعلى المحاسبة أن تساير التطورات، وإلا تصبح عاجزة عن أداء دورها كعلم اجتماعي تطبيقي، ومن أبرز المتغيرات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد العالمي بصفة عامة هي تلك التي تتمثل بمشكلة التغير في المستوى العام للأسعار التي شهدتها الاقتصاد في الربع الأول من القرن الماضي، وما زالت هذه المشكلة تتفاقم بشكل كبير ملقياً بظلالها على المحاسبة، التي لا بد أن تتصدى لهذه المشكلة بأساليب ووسائل متعددة. وعلى الرغم من ظهور هذه المشكلة في الربع الأول من القرن الماضي إلا أنها قديمة يقدم النقود ذاتها، بل تمتد جذورها إلى ما قبل اكتشاف النقود. ويعد Middleditch أول من أثار مشكلة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1918، إذ انه أشار إلى أن القيمة الحقيقية لوحدته النقد لا تقاس بما تساويه، لكنها تقاس بما يمكن أن تحصل عليه من سلع وخدمات، وإنها تنخفض عند ارتفاع المستوى العام للأسعار (التميمي، 1986: 30). وفي عام 1936 نشر Sweeny كتاب المحاسبة المستقرة *Stablizes Accounting*، كمقدمة لمعالجة التغير في المستوى العام للأسعار، Wilcox 1966:323. وفي عام 1961 درس مجلس المبادئ المحاسبية (APB) مشكلة التغير في المستوى العام للأسعار ونتج عن هذه الدراسة بحوث محاسبية رقم 6 التي أوصت بوجود الإفصاح عن تأثيرات التغيرات في المستوى العام للأسعار بكشوفات تكميلية. وفي عام 1969 اصدر مجلس مبادئ المحاسبة بيان رقم 3 الذي أوضح فيه إجراءات مفصلة لتعديل الكشوفات المالية، لتعكس التغير في المستوى العام للأسعار، كما أن اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية IASB خصصت ثلاثة معايير لمعالجة التضخم وهي على التوالي: معيار رقم 6 عام 1977، ومعيار رقم 15 عام 1981 والمعيار رقم 29 عام 1989، الذي عدل مرة أخرى عام 2000 (محمد مطر، 2004: 152)، وفي سنة 2009 تم تعديل بعض المصطلحات.

أسباب ظهور محاسبة التغير في المستوى العام للأسعار:

يتمثل القلق المتزايد من قبل مستخدمي البيانات المحاسبية، في عدم واقعيته ومسايرتها للظروف التي تتغير فيها مستويات الأسعار، وخصوصاً في أوقات التضخم. وان اعتماد متخذي القرارات على الكشوفات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، التي تبعد عن التكلفة الجارية بسبب تغير القوة الشرائية للنقود، وكذلك مسألة توزيع الأرباح والمحافظة على رأس المال والطاقة التشغيلية، كل ذلك دفع المحاسبين إلى تقديم كشوفات إضافية بالأسعار الجارية أو الكلف التاريخية المعدلة للإفصاح عن التغيرات الحاصلة في الكشوفات المالية لتسهيل مهمة اتخاذ القرارات بصورة حكيمة وبدون تضليل، ويمكن أدراج مجموعة من الأسباب التي دفعت المحاسبين إلى اعتماد محاسبة التضخم (حمو، 1985: 55):

1- أن الكلفة التاريخية هي منهج رئيس في تسجيل العمليات، وهي غير ملائمة للواقع الحالي وخاصة في أوقات عدم ثبات الأسعار. وضعف البيانات المعدة على أساس الكلفة التاريخية والمقدمة إلى المستخدمين، لأنها غير واقعية ومضللة، وبالتالي تكون غير ملائمة لاتخاذ قرارات مناسبة.

2- أن أغلب دول العالم تعاني من ظاهرة التضخم وتغير الأسعار من فترة إلى أخرى وذلك تبعاً لعوامل اقتصادية واجتماعية، وعلى هذا الأساس تتغير القوة الشرائية للنقد وهي وحدة القياس المحاسبي التي يفترض بها أن تكون ثابتة نسبياً.

3- تقوم الوحدة الاقتصادية بعمليات مختلفة خلال السنة وتكون القوة الشرائية للنقود غير متساوية، وبذلك تكون الأرقام المعبرة عن تلك الحالات غير متجانسة ولا يمكن إجراء المقارنة.

4- أن الغرض الأساسي للمحاسبة كما أوضح Littleton، هو إجراء المقابلة الدورية بين الكلف والإيرادات، لذا فإن هذه المقابلة في ظل التغير في المستوى العام للأسعار تكون خاطئة بسبب عدم تجانس الوحدات في طبيعة مفردات المقابلة.

5- يظهر كشف الدخل أن الدخل أكثر من الدخل الحقيقي، لأن الكلف التي تحملتها الوحدة الاقتصادية بقوة شرائية أكبر من القوة الشرائية لنقود الإيرادات.

6- التأثير السلبي على القرارات الإدارية والسياسات المالية للوحدة الاقتصادية. أن الخطط والسياسات والقرارات التي تتخذها الوحدة الاقتصادية تعتمد على المعلومات التي تظهرها الكشوفات المالية، وأن المعلومات التي تظهرها تلك الكشوفات والمعدة على أساس التكلفة التاريخية تكون غير واقعية ولا تعبر عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وبالتالي أن القرارات التي تتخذ على أساسها غير سليمة.

أساليب معالجة اثر التغير في المستوى العام للأسعار على الكشوفات المالية

نظراً للانتقادات الموجهة إلى الكشوفات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، لذا لا بد من البحث عن الطرق البديلة التي يتم بموجبها معالجة العيوب المرتبطة بها، أما بشكل جزئي أو كلي. ومن هذا المنطلق ظهرت العديد من الآراء ووجهات النظر المتعلقة بكيفية معالجة اثر التضخم على الكشوفات المالية، ويمكن تقسيم هذه الآراء إلى مجموعتين.

أولاً: معالجات جزئية

تتمثل المعالجة الجزئية بتعديل عنصر معين أو مجموعة عناصر، في محاولة للتغلب على آثار التضخم على الكشوفات المالية، وما يترتب عنها من مشاكل متعددة، فقد يلجأ قسم من المحاسبين إلى اتخاذ بعض الإجراءات المحاسبية، التي تساهم في الحد من تضخم أرباح النشاط الاقتصادي (أبو زيد، 2005: 396)، مثلاً أتباع طريقة القسط المتناقص في احتساب اندثار الموجودات الثابتة أو أتباع طريقة (LIFO) في تقييم المخزون لغرض تقليل اثر التغير في المستوى العام للأسعار على كلفة البضاعة المباعة حيث يتم تحميل كشف الدخل بأسعار الوجبات الأخيرة من البضاعة الداخلة وبالتالي تكون كلفتها مقاربة للتكلفة الجارية. أو تكوين الاحتياطات Creation of Reserves، أن احد الحلول المقترحة لحل مشكلة التضخم هو تحويل جزء من الأرباح القابلة للتوزيع إلى احتياطي سنوي يسمى باحتياطي التضخم. وان التبرير من قبل مؤيدي هذه الطريقة هو التأكد من عدم المبالغة في توزيع الأرباح، ولتمويل الزيادة في تكاليف استبدال الموجودات. ومن توصيات لجنة البحوث في معهد المحاسبين القانونيين الكندي ICA إذ أوصى بضرورة إعادة احتساب الأرباح بتعديلها وفقاً لتغيرات المستوى العام للأسعار. وان الاختلاف بين الربح التقليدي والربح المعدل يحول إلى احتياطي تضخم Inflation Reserve. وقد استخدمت هذه الطريقة بشكل واسع في كل من استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية (احمد، 2006: 59).

ومما سبق يرى الباحث أن الوحدة الاقتصادية تستطيع المحافظة على طاقتها الإنتاجية من خلال تحويل جزء الأرباح القابلة للتوزيع إلى احتياطي، لان المبالغة في توزيع الأرباح في فترات التضخم يعد استهلاكاً لجزء من رأس المال. ويعاب على هذه الطريقة الجزئية في التعديل، أنها تعدل بعض بنود كشف الدخل وتهمل تعديل عناصر المركز المالي، بالإضافة إلى إهمالها للأرباح والخسائر الناجمة عن تغير القوة الشرائية للنقود.

ثانياً: معالجات شاملة:

يتم تعديل كافة فقرات الكشوفات المالية، إذ نجد أن المعالجات الشاملة قد وفرت لنا حلاً جذرياً للمشكلة. وقد تعددت المداخل المحاسبية لمعالجة هذه المشكلة، فمنها ما أخذ بمعالجة التغير في المستوى العام للأسعار، ومنها ما قد أخذ بمعالجة التغير في المستوى الخاص للأسعار، وأخرى جمعت بين المدخلين السابقين وسوف يتم شرح نموذج التكلفة التاريخية المعدلة لأنه أكثر شيوعاً :

1- مدخل التكلفة التاريخية المعدلة: Adjusted Historical Cost Approach

يتم تعديل فقرات الكشوفات المالية في ضوء التغيرات في المستوى العام للأسعار وبموجبها يتم المحافظة على رأس المال الاسمي. وان الكشوفات المعدلة بالمستوى العام للأسعار تكون مصممة على مفهوم المحافظة على القوة الشرائية للنقد (Belkaoui,2000:420).

أن محاسبة التكلفة التاريخية تعتمد في تسجيل العمليات المحاسبية على فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، إلا أن التضخم أدى إلى انهيار هذا الفرض وان المعلومات التي تعد على أساس محاسبة التكلفة التاريخية تفقد خواصها النوعية الأساسية، ولا يمكن الاعتماد عليها في إجراء أساليب التحليل المختلفة، لان الوحدات غير متجانسة، لذا لا بد من توحيد وحدات القياس على أساس قدرتها الشرائية والذي يعرف بموجب هذا المدخل باسم المحاسبة على أساس القوة الشرائية الثابتة (Kieso&weygandt,) (1995: 1123)، إذ أن الأثر الإجمالي للتغير في المستوى العام للأسعار يصيب جميع القطاعات، ويؤدي إلى خفض القوة الشرائية للنقود وحدة القياس المحاسبي، لذا فإن هدف محاسبة القوة الشرائية الثابتة هو لتحويل المبالغ المقاسة بوحدة النقد إلى وحدات نقدية ذات قوة شرائية متساوية، وبالتالي تصبح أكثر منطقية، وتعكس بشكل أفضل المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها. ولقد عرف مدخل محاسبة القوة الشرائية الثابتة CPP على أنه أسلوب من الأساليب المحاسبية الذي يحاول إزالة التأثيرات السلبية لتغير المستوى العام للأسعار عن طريق تعديل كافة الحسابات والتعبير عنها بوحدة نقدية ذات قوة شرائية موحدة (البشتاوي 46: 1996). لذا لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار التغير في القوة الشرائية للنقود عند أعداد الحسابات الختامية، وعمل التسويات اللازمة لإظهار المركز المالي ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية بصورة أقرب للحقيقة (جربوع وحلس، 2002:267).

خطوات تعديل القوائم المالية:

أن تعديل القوائم المالية التاريخية لتحويلها إلى قوائم مقاسه بوحدة نقدية ذات قوة شرائية عامة يتطلب اتباع الخطوات التالية (العبد الله، 2009: 338) :

- 1- توفر مجموعة كاملة من القوائم المالية التاريخية .
- 2- توفر مجموعة من الأرقام القياسية تغطي الفترة الزمنية بدأ من تاريخ نشوء أقدم بند مالي في القوائم المالية وحتى احدث تاريخ في القوائم المالية.
- 3- تصنيف بنود القوائم المالية إلى بنود نقدية وغير نقدية.
- 4- تعديل البنود غير النقدية بواسطة معامل تعديل.
- 5- حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية الناجمة عن الاحتفاظ بالبنود النقدية.



المشاكل المترتبة على تطبيق النموذج:

وعلى الرغم من أهمية محاسبة القوة الشرائية الثابتة في معالجة أخطاء القياس في النموذج التقليدي على أساس التكلفة التاريخية إلا أن تطبيق النموذج يواجه المشاكل التالية (الفضل وآخرون، 2002: 21)

1 - اختيار الرقم القياسي المناسب لتعديل القوائم المالية:

الرقم القياسي هو النسبة بين متوسط أسعار السلع لمجموعة معينة من السلع والخدمات في تاريخ معين وبين متوسط الأسعار لنفس المجموعة من السلع والخدمات في تاريخ سابق يعرف بسنة الأساس. وعلى الرغم من سهولة احتساب الأرقام القياسية، إلا أنه هناك مشكلتين في اختيار الرقم وهما وجود العديد من الطرق لاختيار الرقم القياسي (طريقة لاسبير، وطريقة باش، وفيشر) ولكل طريقة ناتج معين وان اختلاف الطرق يعني اختلاف النتائج، مما يؤدي إلى حدوث فروق في احتساب الأرقام القياسية. أضف إلى ما تقدم تعدد الأرقام القياسية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي لأسعار الجملة، والمخفض الضمني لأسعار الناتج القومي الإجمالي). وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية في بيانها رقم (33) في سنة 1979 باستخدام الأرقام القياسية للمستهلك (Smith & Skousen, 1987: 1103)، وتعديل البنود وفق الصيغة الآتية:

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في تاريخ التعديل

مبلغ البند المراد تعديله \times الرقم القياسي لأسعار المستهلك في تاريخ التسجيل

2 - معيار التمييز بين الفقرات النقدية وغير النقدية :

أنه من الضروري عند تعديل القوائم التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية، وذلك بسبب اختلاف طريقة معالجة كل منهما (حلوة، 2003: 83) فالفقرات النقدية والتي هي العناصر التي تتمثل بالموجودات والمطلوبات والتي تثبت أقياما الاسمية بشكل نهائي وقطعي بقيم معينة لا تتغير بتغير قيمة وحدة النقد، إذ يعبر عنها بوحدة القياس النقدي الجارية، ولا تحتاج إلى تعديل. أما الفقرات غير النقدية فيجب تعديلها عند أعداد الكشوفات المالية لكي تعبر عن وحدات نقدية لها نفس القوة الشرائية. ولغرض تسهيل عملية التمييز، لابد من معرفة خصائص هذه العناصر، حيث تتمثل البنود النقدية في حقوق تعاقدية بتحصيل أو سداد مقدار ثابت من النقدية، وتضم كلا من الحسابات النقدية، والمدنيين، وأوراق القبض، وبعض الأوراق السوقية، مثل السندات التي من المتوقع الاحتفاظ بها لغاية تاريخ الاستحقاق ويتم استرجاعها بعدد ثابت من وحدات النقد (Smith and Skovsen, 1984: 914)، وتضم المطلوبات النقدية حسابات الدائنين وأوراق الدفع والمستحقات من الأجور والفوائد والتعهدات طويلة الأجل.

أما الموجودات والمطلوبات التي لا يتم تبويبها كبنود نقدية فأنها توصف بأنها بنود غير نقدية، والتي تتغير أسعارها مع تغيرات المستوى العام للأسعار، ومن أمثلة البنود غير النقدية (المخزون، الموجودات الثابتة، الموجودات غير الملموسة، حقوق ملكية). لذا فإن الباحث يرى أن أساس التمييز بين العناصر النقدية وغير النقدية هو الغرض الأساسي من الاحتفاظ بالعنصر ويتم تعديل البنود غير النقدية وفق المعادلة المذكورة سابقا.

3 - معالجة ارباح وخسائر القوة الشرائية :

تنشأ ارباح وخسائر القوة الشرائية لوحددة النقد ، عن حيازة العناصر النقدية خلال فترة التضخم الاقتصادي ، إذ تتحقق خسائر في القوة الشرائية بالنسبة لأرصدة الأصول، بينما تتحقق مكاسب في القوة الشرائية لأرصدة المطلوبات النقدية في حالة التضخم والعكس يحدث في حالة الانكماش. أن العناصر النقدية لا يتم تعديلها، وإنما يتم احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية الناتجة عن الاحتفاظ بالعناصر النقدية في أوقات التضخم ويتم احتسابها وفق الخطوات الآتية:

أ - تحديد صافي الموجودات النقدية في بداية الفترة (وذلك بطرح الموجودات النقدية أول المدة من المطلوبات النقدية أول مدة بعد تحويلها إلى ما يعادلها من وحدات نقدية في نهاية السنة عن طريق ضربها في معامل التعديل.

ب- تعديل كافة المقبوضات النقدية خلال السنة بمعامل التعديل وإضافتها إلى الخطوة الأولى

ج- طرح كافة التدفقات النقدية الخارجة من مجموع الفترتين السابقتين بعد تعديلها بمعامل التعديل

د- تحديد الفرق بين العناصر النقدية لآخر السنة (الموجودات النقدية- المطلوبات النقدية) من المبلغ المتبقي من (أ+ ب- ج) ليمثل الناتج مكاسب وخسائر القوة الشرائية.

أن النتيجة التي يتم الحصول عليها ضمن العمليات السابقة ستكون موجبة أو سالبة فإذا كانت موجبة يعني ذلك أن الوحدة الاقتصادية تكبدت خسائر نتيجة الاحتفاظ بأصول نقدية أكثر من المطلوبات النقدية. أما إذا كانت النتيجة سالبة فهو بهذه الحالة يعتبر مكسب حيث يمثل الزيادة في القوة الشرائية نتيجة الاحتفاظ بعناصر مطلوبات نقدية أكثر من الموجودات النقدية.

ويرى الباحث أن الآراء قد اختلفت حول تطبيق مبدأ التحقق على الأرباح والخسائر الناجمة عن الاحتفاظ بالعناصر النقدية وكيفية إظهارها في الكشوفات المالية ، ويورد الباحث هذه الآراء وكما يأتي:

1 - أن الأرباح والخسائر يجب الاعتراف بها كجزء من صافي دخل المدة التي تغير خلالها المستوى العام للأسعار، وإدراج الأرباح أو الخسائر في بند مستقل في قائمة الدخل، نظرا لطبيعتها الخاصة، فهو معتمد من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في دراسة بحوث المحاسبة رقم 6 لسنة 1963 وبينان مجلس مبادئ المحاسبة APB رقم 3 لسنة 1969 وهيئة معايير المحاسبة المالية FASB في مسودة العمل لسنة 1974 وينسجم هذا الرأي مع مفهوم الدخل الشامل المعتمد من قبل FASB (حلوة، 89: 2003).

2 - ويرى البعض الآخر معالجة خسائر المستوى العام للأسعار، في قائمة الدخل أما الأرباح فينبغي معالجتها في بنود رأس المال استنادا إلى مبدأ الحيطة والحذر. (العبد الله، 2009: 341)

3 - معالجة كل ارباح وخسائر القوة الشرائية مباشرة في بنود رأس المال باعتبارها لا تمت إلى العمليات الإنتاجية الطبيعية للوحدة الاقتصادية بصله (تشوي وآخرون، 2004: 317).

4- تضمين قائمة الدخل، كلا من ارباح وخسائر القوة الشرائية العامة عدا مكاسب البنود النقدية لحقوق الملكية (الأسهم الممتازة). (حلوه، 2003: 90)

ويتضح مما تقدم تعدد الآراء حول معالجة ارباح وخسائر القوة الشرائية، ويؤيد الباحث الرأي الأول لأنه أكثر الآراء انتشارا وهو مقبول عموما من قبل غالبية المنظمات المهنية.

)

ثالثاً)- مزايا محاسبة القوة الشرائية الثابتة

هناك جدل واسع بين مؤيدي ومعارض محاسبة القوة الشرائية الثابتة بشأن المزايا والعيوب التي يقدمها هذا الأسلوب لمعالجة الخلل في محاسبة الكلفة التاريخية، ومن مزايا هذا المدخل (أبو زيد، 2005:402):

- (1)- تتميز هذه الطريقة بالبساطة والسهولة والشمول في تطبيقها ولا تحتاج إلى تعديلات كبيرة على طريقة محاسبة التكلفة التاريخية، وتتسم بالموضوعية لأنها تبتعد عن التخمين.
 - (2)- المحافظة على رأس المال حيث تعد من أهم الأهداف التي تسعى إليها محاسبة القوة الشرائية وهو لذلك يعد ميزة كبيرة.
 - (4)- أن القوائم المالية تعد على أساس وحدة قياس واحدة وثابتة، مما يسمح بإجراء عمليات المقارنة وكذلك تتم عملية مقابلة المصاريف بالإيرادات على أساس منطقي سليم.
 - (5)- تقييم كفاءة الأداء على أساس المحافظة على رأس المال بقوة شرائية جارية ، إضافة إلى إمكانية تحليل القوة الإيرادية للشركة على أساس العائد الاقتصادي الجاري المقبول.
 - (6)- يتم الإفصاح عن آثار التضخم بمعزل عن أرباح النشاط وبالتالي تساعد في تقييم الأداء وإعطاء أهمية لعملية إعادة تقييم الأصول والعناصر غير النقدية بحيث تبين الاستثمارات الحقيقية بالقوة الشرائية ، كما تؤدي إلى تصحيح تحميل أقساط الاندثار السنوية.
 - (7)- تساعد في وضع سياسة تسعير المنتجات، بحيث تكون الأسعار غير بعيدة عن كلفتها وتؤدي إلى قدرة الوحدة الاقتصادية على أحلال كلف بديلة عن تلك التي ضحت بها.
- ويرى الباحث أن هذا الأسلوب ما هو إلا تعديل للكلفة التاريخية، وبالتالي فإنه لا يعد انحرافاً عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث لا تزال الكلفة التاريخية هي الأساس في عملية التقييم والتي تتميز بالموضوعية والقابلية للتحقق منها.

(رابعاً) - عيوب محاسبة القوة الشرائية الثابتة:

على الرغم من انتشار هذه الطريقة في أمريكا الجنوبية للعديد من السنوات فإن هناك اتجاه لمغادرة الطريقة وتبني طريقة القيمة الحالية ، لذا فإن هناك انتقادات يسوقها معارضو محاسبة القوة الشرائية الثابتة (العبد الله، 2009:365) :

- (1)- تتجاهل تغيرات المستويات الخاصة لأسعار بعض السلع والخدمات.
- (2)- تفترض هذه الطريقة أن للتضخم أثر متساوي لكل الوحدات الاقتصادية من خلال الرقم القياسي إلا أن هذا الافتراض خاطئ إلى حد ما حيث يختلف أثر التضخم على المنشآت الاقتصادية المختلفة، فالمنشآت ذات الموجودات الرأسمالية الكثيفة ، يمكن أن تتأثر بالتضخم بشكل أكبر من المنشآت ذات الأصول الرأسمالية القليلة(حلوة، 2003:108).
- (3)- قد تكون أرباح القوة الشرائية من العناصر النقدية مضللة، حيث أن جزء من الأرباح والخسائر للمستوى العام للأسعار الناتج عن الاحتفاظ بالبنود النقدية غير محقق، ولا يمكن عده مصدراً للأموال أو توزيع الأرباح، وهذه الأرباح لا تعكس نجاح أو فشل الإدارة
- (4)- قد تؤدي إلى أرباح مستخدم القوائم المالية عند تقديمها إليهم بدون بيانات محاسبة على أساس الكلفة تاريخية، وزيادة تكاليف أعداد القوائم على المنافع (أبو زيد، 2005:403).
- 5)-صعوبة تصنيف عناصر القوائم المالية إلى عناصر نقدية وغير نقدية مثل الأسهم الممتازة وبنود العملات الأجنبية.
- (6)- اعتمادها على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ولا يقيس بشكل دقيق الارتفاع العام للأسعار إذ أنه يعبر عن معدل أسعار سلة من البضائع والخدمات، إذ أن أذواق المستهلكين ومستوى معيشتهم مختلفة حيث من الصعب اختيار البضائع التي تلائم كافة الأنواع بالإضافة إلى أن هناك فروقات بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتكلفة الحقيقية لمعيشة الأفراد و الدولة مسؤولة عن رقابة الأسعار(أبو زيد، 2005:403)، وهذه الانتقادات تقودنا للنموذج الثاني.

ب- نموذج التكلفة الجارية:

يعكس النموذج التغيرات في الأسعار الخاصة للقوائم المالية وبموجبه يتم تعديل القيمة التاريخية للعناصر غير النقدية بحيث تصبح معبرة عن القيمة الجارية السائدة في تاريخ اعداد القوائم، ويقصد بالتكلفة الجارية بأنها مقدار النقد أو ما يساوي النقد الذي سيدفع لاقتناء نفس أو ما يكافئ الأصل الحالي (Belkoui, 2000: 442) ويمكن التفرقة بين ثلاث مفاهيم رئيسية (أبو زيد، 2005: 431):

- 1- القيمة الاستبدالية: وتمثل تكلفة أحلال ذلك الأصل بأصل آخر مماثل له تماما من حيث الطاقة الإنتاجية، وكفاءة التشغيل.
- 2- صافي القيمة البيعية: ويطلق عليها سعر الخروج الجاري، حيث تمثل قيمة المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصول على حالتها الراهنة مطروحا منها كافة المصاريف المالية والإدارية والبيعية اللازمة لإتمام عملية البيع.
- 3- القيمة الحالية: تعبر عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (داخلة والخارجة) لكل موجودات الوحدة الاقتصادية ويتم احتسابها بخصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل خصم ملائم. اثر التغير في المستوى العام للأسعار على الكشوفات المالية

أولاً: تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على كشف الدخل

أن كشف الدخل يظهر المصروفات مقاسه على أساس التكلفة التاريخية لحياسة الموارد أو الخدمات المرتبطة بها، ينتج عنه مقابلة الإيرادات مقاسه بالتكلفة الجارية مع المصروفات المقاسة بالتكلفة التاريخية، ففي حالة التغير في المستوى العام للأسعار، فإن الأرباح النقدية من خلال التكلفة التاريخية لا تعكس بالضرورة الزيادة أو النقص في الثروة، حيث يصعب الفصل بين أرباح النشاط وأرباح الحياسة للأصول المختلفة (أبو زيد، 2005: 392)، فالاندثار الذي يمثل احد العناصر المهمة في تحديد الربح المحاسبي يتم احتسابه على أساس التكلفة التاريخية، ويترتب على ذلك انه في حالة ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تضخم الأرباح وعدم الحفاظ على رأس المال المستثمر بسبب توزيع تلك الأرباح.

أن التقويم غير الموضوعي للمخزون يؤثر على مدى دقة احتساب نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية، ففي حالة ارتفاع الأسعار يتم تقدير المصاريف بأقل من قيمتها، إذ أن المستهلك من المخزون قد سعر بأقدم الأسعار، ويختلف اثر تقويم المخزون بحسب الطريقة المتبعة في الوحدة الاقتصادية، وان هذا التقويم المنخفض يؤدي إلى تضخم الإيراب الظاهرة، ومن ثم توزيع حصص وهمية ودفع ضرائب أكثر من الواقع. وبناء على ما تقدم فإن التمسك باستخدام التكلفة التاريخية له تأثير على القوائم المالية، وان كافة بنود كشف الدخل تعكس آثار التضخم، حيث أن الإصرار على أدراج قيمة تقل عن القيمة الاحلالية يترتب عليه انخفاض تكلفة المبيعات ومن ثم زيادة الأرباح عما ينبغي أن تكون عليه لو لم يحدث التضخم، وسوف يترتب على ذلك تحقيق أرباح صورية.

ثانياً: تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على قائمة المركز المالي

أن الاستمرار في تسجيل البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية، خلال فترة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض القوة الشرائية للنقود يجعل من قائمة المركز المالي مضللة ولا تعبر عن حقيقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، حيث أن التضليل أو التشويه يشمل معظم عناصرها، وخاصة العناصر غير النقدية، حيث تحتاج إلى تعديل بإعادة احتسابها بما يعادل الوحدات ذات القوة الشرائية آخر المدة، وينتج عن العناصر النقدية ارباح أو خسائر في القوة الشرائية. أن التغير في المستوى العام للأسعار يؤثر على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، وذلك من خلال التأثير على الموجودات والمطلوبات النقدية، فالموجودات النقدية تخسر جزء من قيمتها نتيجة انخفاض القوة الشرائية وعلى العكس من ذلك فإن الاحتفاظ بالمطلوبات المالية في فترات التغير في المستوى العام للأسعار يكون مفيد للوحدة الاقتصادية، إذ أنها ستقوم بسداد هذه المطلوبات في المستقبل، باستخدام نفس العدد من وحدات العملة ولكن ذات قوة شرائية أقل، وهو ما يعني خسارة للطرف المقرض، ولكي تتجنب الأطراف المقرضة مثل هذه الخسارة تزيد من معدلات الفائدة للمطلوبات الطويلة (أبو زيد، 2005: 393)، وان تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على الموجودات غير النقدية ينعكس على قائمة المركز المالي.

وبالتالي يؤثر على مستخدمي الكشوفات المالية من حيث صعوبة فهم ومقارنة الأداء لتلك الوحدات وأثرها على النسب المالية المستخرجة من قائمة المركز المالي، بالإضافة إلى تقليل التقدير بصورة كبيرة لقيمة كثير من الموجودات التي سبق شراؤها في الماضي، فإذا كنا نقارن بين وحدة اقتصادية حصلت على موجوداتها الثابتة قبل سنوات عديدة وبأسعار منخفضة مع وحدة اقتصادية جديدة حصلت على موجوداتها الثابتة حديثة، نجد أن للوحدة الاقتصادية القديمة نسبة دوران الموجودات الثابتة أعلى من الوحدة الاقتصادية الجديدة (Brigham and Houston, 2001:93). أن التباين في قيم الموجودات المتشابهة يؤدي إلى تشويه كل من معدل دوران الموجودات ومعدل العائد على الموجودات حيث أن هذا التباين في مقياس الربحية وكفاءة استخدام الموجودات لا يستند على أساس اقتصادي وليس ناجما عن اختلاف كفاءة استخدام الموارد، وإنما عن التغير في المستوى العام للأسعار، وهذا التشويه لمعدل العائد على الموجودات ومعدل دوران الموجودات يمكن التغلب عليه نسبيا من قبل المحلل المالي وذلك بتعديل قيم الموجودات وفقا للأرقام القياسية للأسعار.

ومما تقدم نستنتج أن الأصول الثابتة التي تظهر في قائمة المركز المالي تكون ذات قيمة بعيدة عن القيمة الحقيقية لها، وذلك بسبب التغير في المستوى العام للأسعار فإن له اثر كبير في تشويه القيمة الحقيقية للموجودات الثابتة، لأنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم ارتفاع الأسعار، واثار ذلك على حساب قسط الاندثار، لأنه سيكون منخفض نتيجة اعتماده على أساس التكلفة التاريخية، مما ينعكس على زيادة الربح، ومن الضروري أيضا تعديل قيمة المخزون في قائمة المركز المالي إلى قيمته الجارية أما فيما يتعلق بحقوق الملكية وهي صافي الموجودات وتدعى أيضا بحقوق المساهمين أو حقوق حملة الأسهم ويقصد بها الفضلة المتبقية في الموجودات بعد طرح المطلوبات فأنها تعد من العناصر غير النقدية التي يتطلب تعديلها إلى قيمتها الجارية.

ثالثا: انعكاسات التغير في المستوى العام للأسعار على المؤشرات المالية

أن آثار التغير في المستوى العام للأسعار على المؤشرات المالية مستمدة من أثرها في الكشوفات المالية، وذلك لان المؤشرات المالية هي تلخيص للمعلومات الموجودة في هذه الكشوفات، فهناك تأثير مباشر ومهم في النسب المالية، إذ يؤدي التغير في المستوى العام للأسعار إلى صعوبة الاعتماد على الكشوفات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، لذا يجب معالجة هذه المشكلة من خلال إعادة تقييم الموجودات الثابتة وحساب قسط الاندثار على هذا الأساس، وإذا لم تتم هذه العملية فإن جميع النسب المالية التي تدخل فيها الأصول الثابتة وصافي الربح لن تصلح للحكم على كفاءة الإدارة والسبب في ذلك أن قسما من الأرباح الظاهرة يرجع إلى أسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية السائدة، فضلا عن أن الأصول الثابتة تظهر بقيمتها الدفترية التي تقل عن قيمتها الحقيقية، أما فيما يتعلق بحساب النسب المالية فإن الصعوبة تظهر عندما يتم شراء بعض موجودات الوحدات الاقتصادية في مدد وأسعار مختلفة، ولا بد من إدراج تلك الموجودات في قائمة المركز المالي بالأسعار التي يتم شراؤها بها من دون تعديل تلك الأسعار للتلائم مع التغير في مستويات الأسعار ونتيجة لذلك، فإن النسب المالية قد لا تعطي نتائج دقيقة فعلية حيث تترك آثارا جسيمة في البيانات المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية، ومن الطبيعي انعكاس تلك الآثار على النسب المالية المستخرجة منها ومن ثم على مصداقية هذه النسب، لذا يجب الأخذ بنظر الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار عند المقارنة بين الوحدات الاقتصادية وتقويم الأداء.



نموذج التكلفة التاريخية المعدلة

ويختلف تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على النسب المالية حسب معدل التغير في المستوى العام للأسعار ونسبة المزج بين البنود النقدية وغير النقدية وطول مدة الحيابة، فعلى سبيل المثال أن ارتفاع قيمة المخزون نسبياً مع افتراض ثبات البنود الأخرى سوف ينعكس ذلك على ارتفاع كل من صافي رأس المال العامل ونسبة التداول، وفيما يأتي توضيح لآثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على بعض النسب والمؤشرات المالية:

- نسبة السيولة السريعة لا تتأثر بارتفاع المستوى العام للأسعار لأنها تحسب بعد استبعاد المخزون.
- تتأثر أيضاً نسب الربحية (العائد على الموجودات، العائد على الاستثمار، نسبة مجمل الربح، نسبة صافي الربح) وبنسب متفاوتة بفعل التغير الحادث في قيم المبيعات والأرباح.
- نسب الملاءة (نسبة المديونية، نسبة الملكية، نسبة الرفع المالي، نسبة تغطية الفوائد) هي الأخرى تتغير وذلك بسبب التغير الحاصل في قيم الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين.
- أن هيكل التمويل للوحدة الاقتصادية يحدد بدرجة كبيرة الآثار التي تترتب على مكاسب أو خسائر القوة الشرائية التي تحدث بفعل حيازة البنود النقدية، إذ كلما زاد اعتماد الوحدة الاقتصادية على التمويل الخارجي من بنود نقدية كالقروض والسندات وأوراق الدفع، يزداد التحسن الحادث في ربحية الوحدة الاقتصادية وكذلك ملاءتها من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل (مطر، 2003:150). بناء على ما تقدم يظهر الحال وكأن تحسناً قد حصل في قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من جراء تعديل بنود الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة نظراً لأن معظم البنود (عدا المخزون والمصرفيات المدفوعة مقدماً) هي بنود نقدية. أما الوحدات الاقتصادية التي تستثمر مبالغ طائلة في الموجودات الثابتة، ونظراً لارتفاع قيمة تلك الموجودات في قائمة المركز المالي، وما يصاحب ذلك من ارتفاع في مصاريف الاندثار، سيترتب على ذلك آثار بالغة على كشف الدخل مما سيؤدي إلى انخفاض في صافي الربح وكذلك في نسبة ربحية السهم العادي EPS.

المحور الثالث/ الجانب التطبيقي

ليبيان اثر التغير في المستوى العام للأسعار على الكشوفات المالية للشركة، حيث أن الخطوة الأولى في عملية التعديل تكون بمعالجة الفقرات النقدية واستخراج أرباح وخسائر القوة الشرائية، التي ستضاف إلى حساب العمليات الجارية المعدل، ويعد هذا الكشف ذو أهمية بالغة لأنه يوضح الأرباح والخسائر المتحققة نتيجة الاحتفاظ بالعناصر النقدية، إذ تحقق الشركة الأرباح من خلال الاحتفاظ بموجودات نقدية أقل من المطلوبات النقدية، بينما تحقق خسائر من خلال الاحتفاظ بمطلوبات نقدية أقل من الموجودات النقدية. وقبل أعداد كشف أرباح وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية، فمن الضروري معرفة رصيد صافي العناصر النقدية في بداية ونهاية كل سنة من سنوات الدراسة وكما هو موضح في الجدول (1)، وبالإضافة إلى ذلك بحصر العمليات التي تزيد العناصر النقدية وتعديلها وكذلك حصر العمليات التي تخفض العناصر النقدية خلال سنوات الدراسة وتعديلها.

جدول (1) حساب أرصدة العناصر النقدية للسنوات من 2000 - 2004

2004	2003	2002	التفاصيل
4393895585	3236102811	1934356457	الموجودات النقدية في 31/12
9696461320	9093724656	7587900200	المطلوبات النقدية في 31/12
(5302565735)	(5857621845)	(5653543743)	الرصيد



تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

أولاً: تعديل حسابات النتيجة

يتم في هذه الفقرة تعديل حسابات النتيجة للوصول إلى اثر التغير في المستوى العام للأسعار على الفائض القابل للتوزيع وكذلك بيان أثره على بقية الحسابات الأخرى، ويتم تعديل حسابات النتيجة من خلال ما يأتي:

- 1- أعداد ارباح وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية.
- 2- كشف الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع وكشف العمليات الجارية .

كشف (1) ارباح وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية لسنة 2002

التفاصيل	التكلفة التاريخية	معامل التحويل*	التكلفة التاريخية المعدلة
صافي رصيد العناصر النقدية أول المدة	(2938690132)	1.1932	(3506445066)
+			
الإضافات على العناصر النقدية	6440877498	1.0881	7008318651
=			
الإجمالي	3502187366		3501873585
-			
التخفيضات للعناصر النقدية	9155731109	1.0881	9936000071
=			
رصيد العناصر النقدية في نهاية السنة	5653543743		(6434126486)
-			
الرصيد التاريخي في نهاية السنة			(5653543743)
ارباح القوة الشرائية			(780582743)

* معامل التحويل جدول رقم (13)

كشف (2) ارباح وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية لسنة 2003

التفاصيل	التكلفة التاريخية	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة
صافي رصيد العناصر النقدية أول المدة	(5653543743)	1.336	(7553134441)
+			
الإضافات على العناصر النقدية	5875154579	1.144	6721176057
=			
الإجمالي	221610836		(831958384)
-			
التخفيضات للعناصر النقدية	6079232681	1.144	6954642187
=			
رصيد العناصر النقدية في نهاية السنة	(5857621845)		(7786600571)
-			
الرصيد التاريخي في نهاية السنة			(5857621845)
ارباح القوة الشرائية			(1928978726)

تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

كشف (3) ارباح وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية لسنة 2004

التفاصيل	التكلفة التاريخية	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة
صافي رصيد العناصر النقدية أول المدة	(5857621845)	1.269	(7433322121)
+			
الإضافات على العناصر النقدية	8479856705	1.119	9488959653
=			
الإجمالي	2622234860		2055637532
-			
التخفيضات للعناصر النقدية	7924800595	1.119	8867851866
=			
رصيد العناصر النقدية في نهاية السنة	(5302565735)		(6812214334)
-			
الرصيد التاريخي في نهاية السنة			(5302565735)
ارباح القوة الشرائية			(1509648599)

سوف نقوم بتعديل حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر يعد من قبل الشركة وهو أيضا حساب وظيفي يبين تكاليف كل قسم من أقسام الشركة الإنتاجية، والتسويقية، والإدارية. أما حساب العمليات الجارية، وهو حساب ختامي يعتمد أساسا للأغراض الحسابية والمالية، ويعد على أساس مقابلة الإيرادات والمصاريف ويقسم أساسا إلى ثلاث مراحل، حيث يتم في المرحلة الأولى مقابلة إيرادات النشاط الجاري مع مصاريف النشاط الجاري وينتج عنها فائض أو عجز العمليات الجارية، الذي ينقل إلى المرحلة الثانية وفيها يتم مقابلة الإيرادات العرضية أو غير الرئيسية مع المصروفات غير الجارية وينتج عن هذه المرحلة الفائض القابل للتوزيع أو العجز، الذي ينقل إلى المرحلة الثالثة حيث يتم توزيع الفائض حسب القوانين والتعليمات النافذة.

لذا سيتم تعديل هذه الحسابات لبيان اثر التغير في المستوى العام للأسعار عليها وكما يلي:
* سيتم تعديل بيانات سنة واحدة وذلك لمتطلبات النشر

جدول (2) تعديل تكلفة الإنتاج لسنة 2002

التفاصيل	التكلفة التاريخية	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة
رواتب وأجور	1169502776	1.0881	1272535971
مستلزمات سلعية	2634257642	1.0881	2866335740
مستلزمات خدمية	118559382	1.0881	129004464
فوائد	11510	-	11510
اندثارات	410820232	نسب مختلفة	446977815
الإجمالي	4345781762		4714865500

جدول (3) تعديل تكلفة خدمات الإنتاج لسنة 2002

التفاصيل	التكلفة التاريخية	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة
رواتب واجور	615517395	1.0881	669744478
مستلزمات سلعية	473929229	1.0881	515682394
مستلزمات خدمية	374403563	1.0881	407388517
اندثارات	38782600	نسب مختلفة	42195979
الإجمالي	1502632787		1635011368



تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

كشف (4) حساب الإنتاج والمتاجرة والإرباح والخسائر والتوزيع لسنة 2002

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
أيراد النشاط الجاري	6214885940	1.0881	6762417391
ينزل تكلفة النشاط الجاري			
تكلفة الإنتاج	4333151542	2	4714865500
تكلفة خدمات الإنتاج	1502632787	3	1635011368
التغير في مخزون الإنتاج غير التام	88252481	5	79880035
صافي تكلفة الإنتاج	5747531848		6269996833
التغير في مخزون الإنتاج التام	537074483	6	315213602
صافي تكلفة النشاط الجاري	5210457365		5954783231
فائض النشاط الجاري	1004428574		807634160
تنزل تكلفة الخدمات التسويقية	16685299	1.0881	18155274
فائض الإنتاج والمتاجرة	987743275		789478886
تضاف الفوائد والإيجارات	1750		1750
تنزل تكلفة الخدمات الإدارية	745094129	4	791955218
فائض (عجز) العمليات الجارية (مرحلة 1)	242650896		(2474582)
تضاف الإيرادات التحويلية	58628081	1.0881	63793215
إيرادات أخرى	167361727	1.0881	182106295
تنزل المصروفات التحويلية	20231618	1.0881	22014024
المصروفات الأخرى	20643103	1.0881	22461760
الفائض القابل للتوزيع	427765983		198949144
إرباح قوة شرائية		كشف 1	780582743
الفائض القابل للتوزيع	427765983		979531887

جدول (4) تعديل تكلفة الخدمات الإدارية لسنة 2002

التفاصيل	التكلفة التاريخية	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة
رواتب واجور	214432032	1.0881	233323494
مستلزمات سلعية	65997275	1.0881	71811635
مستلزمات خدمية	226453324	1.0881	246403862
فوائد	213161506	-	213161506
اندثارات	25049992	نسب مختلفة	27254721
الإجمالي	745094129		791955218

جدول (5) التغير في مخزون الإنتاج غير التام المعدل لسنة 2002

التفاصيل	التكلفة التاريخية	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة
رصيد أول المدة	82850128	1.283	106296714
رصيد آخر المدة	171102609	1.0881	186176749
التغير في المخزون	88252481		79880035



تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

جدول (6) التغير في مخزون الإنتاج التام المعدل لسنة 2002

التفاصيل	التكلفة التاريخية	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة
رصيد أول المدة	1381103863	1.283	1771956256
رصيد آخر المدة	1918178346	1.0881	2087169858
التغير في المخزون	537074483		315213602

كشف (5) حساب الإنتاج والمتاجرة والإرباح والخسائر والتوزيع المعدل للسنة 2003

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
أيراد النشاط الجاري	2655876101	1.144	3038322259
ينزل تكلفة النشاط الجاري			
تكلفة الإنتاج	2000387864		2288437120
تكلفة خدمات الإنتاج	1069877622		1223939663
التغير في مخزون الإنتاج غير التام	60923290		16654435
صافي تكلفة الإنتاج	3009342196		3495722348
التغير في مخزون الإنتاج التام	637156293		1323542086
صافي تكلفة النشاط الجاري	3646498489		4819264434
فائض (عجز) النشاط الجاري	(990622388)		(1780942175)
تنزل تكلفة الخدمات التسويقية	5807840	1.144	6644169
فائض (عجز) الإنتاج والمتاجرة	(996430228)		(1787586344)
تضاف الفوائد والإيجارات	5426		5426
تنزل تكلفة الخدمات الإدارية	3350257162		3832693878
فائض (عجز) العمليات الجارية (مرحلة 1)	(4346681964)		(5620274796)
تضاف الإيرادات التحويلية	3207378623	1.144	3669241145
إيرادات أخرى	11894429	1.144	13607227
تنزل المصروفات التحويلية	820630	1.144	938801
المصروفات الأخرى	25787507	1.144	29500908
الفائض (العجز) القابل للتوزيع	(1154017049)		(1967866133)
أرباح قوة شرائية	-	كشف 2	(1928978726)
الفائض (العجز) القابل للتوزيع	(1154017049)		(38887407)



تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

كشف (6) حساب الإنتاج والمتاجرة والإرباح والخسائر والتوزيع المعدل للسنة 2004

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
أيراد النشاط الجاري	2058770855	1.119	2303764587
ينزل تكلفة النشاط الجاري			
تكلفة الإنتاج	1651639291		1848164548
تكلفة خدمات الإنتاج	741280078		829491245
التغير في مخزون الإنتاج غير التام	76850217		163260017
صافي تكلفة الإنتاج	2469769586		2840915810
التغير في مخزون الإنتاج التام	377586138		843910187
صافي تكلفة النشاط الجاري	2847355724		3684825997
فائض (عجز) النشاط الجاري	(788584869)		(1381061410)
تنزل تكلفة الخدمات التسويقية	1674934	1.119	1874251
فائض (عجز) الإنتاج والمتاجرة	(790259803)		(1382935661)
تضاف الفوائد والإيجارات	-		-
تنزل تكلفة الخدمات الإدارية	6197116742		6934572719
فائض (عجز) العمليات الجارية (مرحلة 1)	(6987376545)		(8317508380)
تضاف الإيرادات التحويلية	6404548160	1.119	7166689391
إيرادات أخرى	16537690	1.119	18505675
تنزل المصروفات التحويلية	11852093	1.119	13262492
المصروفات الأخرى	24930296	1.119	27897001
الفائض (العجز) القابل للتوزيع	(603073084)		(1173472807)
ارباح قوة شرانية	-	كشف3	(1509648599)
الفائض (العجز) القابل للتوزيع	(603073084)		336175792

يتم استخراج الاندثار المعدل وفق الخطوات الآتية:

- 1- استخراج قيمة أجمالي الاندثار المعدل وفق التكلفة التاريخية المعدلة.
- 2 - أيجاد قيمة الاندثار المعدل لكل مركز من مراكز الكلف من خلال تطبيق المعادلة الآتية:

قيمة الاندثار وفق التكلفة التاريخية لمركز التكلفة

$$\text{قيمة الاندثار المعدل لمركز التكلفة} = \text{X}$$

أجمالي الاندثار السنوي المعدل

أجمالي الاندثار السنوي وفق التكلفة التاريخية

تعديل تكلفة مخزون الإنتاج التام وغير التام أول وآخر المدة:



يقصد بعملية التعديل هذه تحويل تكلفة المخزون من الإنتاج غير التام التاريخية المقاسة بالأسعار السائدة وقت الإنتاج إلى ما يعادلها من وحدات نقدية ذات قوة شرائية جارية، ويعدل هذا العنصر عن طريق ضرب كل بند من مكوناته (مواد، أجور، مصاريف، وكلف صناعية غير مباشرة) بمعامل معين يقيس النسبة بين المستوى العام للأسعار في نهاية السنة والمستوى العام للأسعار السائدة وقت نشوء كل من هذه المكونات على حدة، ونظرا لاختلاف الفترة التي يتم فيها نشوء كل جزء من مكونات الإنتاج غير التام، يتم تعديل تكلفة مخزون الإنتاج غير التام وتكلفة مخزون الإنتاج التام أول المدة من خلال ضربها بالرقم القياسي السائد في نهاية سنة التعديل على متوسط الرقم القياسي في نهاية سنة سابقة لسنة التعديل. أما تعديل قيمة مخزون الإنتاج غير التام آخر المدة ومخزون الإنتاج التام آخر المدة من خلال ضربها بالرقم القياسي السائد في نهاية سنة التعديل على متوسط الرقم القياسي لسنة التعديل وكما في الجداول التالية:

جدول (7) تعديل مخزون آخر المدة لسنة 2002

التفاصيل	التكلفة التاريخية	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة
مخزون الإنتاج غير التام	171102609		186176749
مخزون الإنتاج التام	1918178346		2087169858
مخزون المواد المختلفة	3314537419	1.0881	3606548166
المجموع	5403818374		5879894773

كشف (7) حساب العمليات الجارية المعدل للسنة المنتهية في 12/31 / 2002

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
أيراد النشاط الجاري + تغير المخزون	6840212903		7157511028
الفوائد	1750		1750
المجموع	6840214653		7157512778
تنزل المصروفات الجارية:			
الرواتب والأجور	2006182131	1.0881	2182926776
المستلزمات السلعية	3174752917	1.0881	3454448649
المستلزمات الخدمية	728802869	1.0881	793010402
الفوائد المدينة	213173016		213173016
الاندثار	474652824	نسب مختلفة	516428515
أجمالي المصاريف	6597563757		7159987358
فائض (عجز) العمليات الجارية/مرحلة أولى	242650896		(2474582)
إيرادات تحويلية	58628081	1.0881	63793215
إيرادات أخرى	167361727	1.0881	182106295
أجمالي الإيرادات	225989808		245899510
تنزل: المصاريف التحويلية	20231618	1.0881	22014024
المصاريف الأخرى	20643103	1.0881	22461760
مج. المصاريف التحويلية والأخرى	40874721		44475784
الفائض القابل للتوزيع (العجز)	427765983		198949144
ارباح قوة شرائية	-		780582743
الفائض القابل للتوزيع	427765983		979531887



تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

كشف (8) حساب العمليات الجارية المعدل للسنة المنتهية في 31/12/2003

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
أيراد النشاط الجاري	2079643098		1731434608
الفوائد	5426	-	5426
المجموع	2079648524		1731440034
تنزل المصروفات الجارية:			
الرواتب والأجور	3891084662	1.144	4451400853
المستلزمات السلعية	1242297638	1.144	1421188498
المستلزمات الخدمية	715695007	1.144	818755088
الفوائد المدينة	-	-	-
الاندثار	577253181	نسب مختلفة	660370391
أجمالي المصاريف	6426330488		7351714830
فانض (عجز) العمليات الجارية/مرحلة أولى	(4346681964)		(5620274796)
إيرادات تحويلية	3207378623	1.144	3669241145
إيرادات أخرى	11894429	1.144	13607227
أجمالي الإيرادات	3219273052		3682848372
تنزل:			
المصاريف التحويلية	820630	1.144	938801
المصاريف الأخرى	25787507	1.144	29500908
مج. المصاريف التحويلية والأخرى	26608137		30439709
الفانض القابل للتوزيع (العجز)	(1154017049)		(1967866133)
أرباح قوة شرائية	-		1928978726
الفانض القابل للتوزيع (العجز)	(1154017049)		(38887407)

كشف (9) حساب العمليات الجارية المعدل للسنة المنتهية في 31/12/2004

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
أيراد النشاط الجاري	1604334500		1296594383
الفوائد	-	-	-
المجموع	1604334500		1296594383
تنزل المصروفات الجارية:			
الرواتب والأجور	6369806827	1.119	7127813839
المستلزمات السلعية	1160915287	1.119	1299064206
المستلزمات الخدمية	483078870	1.119	540565255
الفوائد المدينة	-	-	-
الاندثار	577910061	نسب مختلفة	646659463
أجمالي المصاريف	8591711045		9614102763
فانض (عجز) العمليات الجارية/مرحلة أولى	(6987376545)		(8317508380)
إيرادات تحويلية	6404548160	1.119	7166689391
إيرادات أخرى	16537690	1.119	18505675
أجمالي الإيرادات	6421085850		7185195066
تنزل: المصاريف التحويلية والأخرى			
المصاريف التحويلية	11852093	1.119	13262492
المصاريف الأخرى	24930296	1.119	27897001
مج. المصاريف التحويلية والأخرى	36782389		41159493
الفانض (العجز) القابل للتوزيع	(603073084)		(1173472807)
أرباح قوة شرائية	-		1509648599
الفانض (العجز) القابل للتوزيع	(603073084)		336175792



"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

مما تقدم نستنتج أن الشركة قد حققت أرباح قوة شرائية للسنوات من (2002-2004) والبالغة (780582734 - 1928978726 - 1509648599) دينار على التوالي وذلك بسبب احتفاظها بالمطلوبات النقدية أكثر من الموجودات النقدية نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود مما أدى إلى حصولها على هذه الأرباح. حققت في سنة (2002) فائض بعد تعديل القوائم كان أكبر بمبلغ (551765904) دينار من الفائض قبل التعديل وذلك نتيجة انخفاض القوة الشرائية للعناصر النقدية، أن زيادة الأرباح المعدلة عن الأرباح التاريخية عند التعديل إلى الأمام (Rolling Forward) تعد نتيجة طبيعية ناتجة عن تضخيم الأرباح عند التعديل دون حصول أي تغير في الأرباح التاريخية، وأن النتيجة المستخرجة للسنوات (2003-2004) كانت تمثل عجزاً قبل تعديل القوائم، في حين يلاحظ أن هذا العجز قد انخفض ليصبح (38887407) دينار في سنة 2003 بينما أصبح العجز فائضاً في سنة 2004 وبلغ (336175792) دينار. ومن هنا يظهر الفارق الكبير بين الكشوفات المعدة على أساس التكلفة التاريخية والكشوفات التاريخية المعدلة ومدى تأثيرها على النسب المالية المستخرجة.

قائمة المركز المالي:

تعديل الموجودات الثابتة:

تعد الموجودات الثابتة من أهم العناصر الظاهرة في قائمة المركز المالي لم لها تأثير فعال على استمرار الوحدة الاقتصادية في مزاولة نشاطها، وإن هذه الموجودات تشتري لغرض الإنتاج وليس لغرض البيع ويتم توزيع تكلفتها على طول فترة عمرها الإنتاجي من خلال حساب الاندثار لكل سنة ما عدا الأراضي. وإن قيمة الأصول تتأثر بالتقلبات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار خلال فترة بقائها في الوحدة الاقتصادية مما يجعل من الضروري تعديل تكلفة الأصول الثابتة، وذلك لغرض إظهار القيمة الحقيقية لها ويتم تعديلها من خلال معرفة سنة اقتناء كل أصل ويتم ضرب كلفته بالرقم القياسي السائد في نهاية السنة مقسوماً على متوسط الرقم القياسي في سنة الاقتناء باعتبار أن الأصول يتم شراؤها خلال السنة ويجب معرفة الأصول الثابتة المضافة والمشطوبة واندثاراتها لكل سنة ويتم تعديلها بنفس الطريقة السابقة علماً أن مجموع الأصول المشطوبة في سنة 1982 بلغت (533288) دينار بينما (1194433) دينار شطبت في عام 1989 ويتم تعديل الأصول الثابتة وفق الخطوات الآتية:

- 1- تعديل التكلفة التاريخية للموجودات الثابتة.
- 2- تعديل مخصصات الاندثار المتراكمة لها.
- 3- استخراج القيمة الدفترية المعدلة على أساس الفرق بين التكلفة التاريخية المعدلة ومخصص الاندثار المعدل. ويوضح الجدول (22) عملية تعديل الأصول الثابتة.



التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
الموجودات :-			
الموجودات الثابتة			
الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	770206837	9	10431464413
التفقات الايرادية الموجلة	1549580481	11	2018108797
مشروعات تحت التنفيذ	664801309	10	805496019
مجموع الموجودات الثابتة	2984588627		13255069229
الموجودات المتداولة			
المخزون(بالكلفة)	5403818374	7	5879894773
الاعتمادات المستندية	2683502	8	3442933
المدينون	1494258805	-	1494258805
النقود	440305253	-	440305253
مجموع الموجودات المتداولة	7341065934		7817901764
مجموع الموجودات	10325654561		21072970993
مطلوبات طويلة الأجل:-			
رأس المال المدفوع	2339842850	12	9353404292
الاحتياطيات	397703910		4131458900
العجز المتراكم			
مجموع المطلوبات طويلة الأجل	2737546760		13484863192
مطلوبات قصيرة الأجل :-			
التخصيصات قصيرة الأجل	207601		207601
المصارف الدائنة	3500000000	-	3500000000
الدائنون	4087900200	-	4087900200
مجموع المطلوبات قصيرة الأجل	7588107801		7588107801
أجمالي المطلوبات	10325654561		21072970993

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
الموجودات :-			
الموجودات الثابتة			
الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	1368341831	9	14912625294
التفقات الايرادية الموجلة	1044946928	11	1784702762
مشروعات تحت التنفيذ	67291332	10	97841597
مجموع الموجودات الثابتة	2480580091		16795169653
الموجودات المتداولة			
المخزون(بالكلفة)	5871219054		6716674599
الاعتمادات المستندية	2683502	8	4602206
المدينون	1884113401	-	1884113401
النقود	1352197011	-	1352197011
مجموع الموجودات المتداولة	9110212968		9957587217
مجموع الموجودات	11590793059		26752756870
مطلوبات طويلة الأجل:-			
رأس المال المدفوع	2271188464	12	12446280615
الاحتياطيات	1379689387		5212543998
العجز المتراكم	(1154017049)		
مجموع المطلوبات طويلة الأجل	1496860802		17658824613
مطلوبات قصيرة الأجل :-			
التخصيصات قصيرة الأجل	207601	-	207601
المصارف الدائنة	3500000000	-	3500000000
الدائنون	5593724656	-	5593724656
مجموع المطلوبات قصيرة الأجل	9093932257		9093932257
أجمالي المطلوبات	11590793059		26752756870



التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
الموجودات :-			
الموجودات الثابتة			
الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	1308165488	9	19099454836
النفقات الايرادية المؤجلة	573767040	11	1239701708
مشروعات تحت التنفيذ	67291332	10	124152508
مجموع الموجودات الثابتة	1949223860		20463309052
الموجودات المتداولة			
المخزون (بالكلفة)	5980463616		6692138786
الاعتمادات المستندية	2683502	8	5841984
المدينون	3841138234	-	3841138234
النقود	552964952	-	552964952
مجموع الموجودات المتداولة	10377250304		11092083956
مجموع الموجودات	12326474164		31555393008
مطلوبات طويلة الأجل:-			
راس المال المدفوع	2271188464	12	15867272997
الاحتياطيات	2115706912		5991451090
العجز المتراكم	(1757090133)		
مجموع المطلوبات طويلة الأجل	2629805243		21858724087
مطلوبات قصيرة الأجل :-			
التخصيصات قصيرة الأجل	207601	-	207601
المصارف الدائنة	3500000000	-	3500000000
الدائنون	6196461320	-	6196461320
مجموع المطلوبات قصيرة الأجل	9696668921		9696668921
إجمالي المطلوبات	12326474164		31555393008

جدول (8) تعديل أرصدة الاعتمادات المستندية للسنوات 2002-2004

السنة	التكلفة التاريخية	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة
2002	2683502	1.283	3442933
2003	2683502	1.715	4602206
2004	2683502	2.177	5841984



تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

جدول (9) تعديل الأصول الثابتة 2002-2004

2004	2003	2002	متوسط الرقم القياسي	التكلفة التاريخية	السنة
8815.6	6943.5	5196.6			
35256228084	27769138765	20782761793	8.85	35393804	1990
392936270	309491468	231627186	12	534874	1991
390808543	307815590	230372938	25.1	1112720	1992
493183652	388450099	290720787	66.25	3706318	1993
357157473	281527628	210698707	324.25	13146876	1994
34628046	27274359	20412462	1610.7	6326897	1995
3234079	2547283	1906417	2457.5	901555	1996
24747770	19492280	14588260	2500.65	7020000	1997
3719098	2929302	2192325	2962.95	1250000	1998
426728352	336107391	251546867	3365.85	162927495	1999
1765453804	1390538192	1040695725	3653.75	731717278	2000
1297140	1021677	764635	4048.9	595761	2001
112526799	88630363	66332043	4775.95	60962653	2002
968448714	762786837	-	6070.05	666832900	2003
50693714	-	-	7879.55	45311000	2004
40281791538	31687751234	23144620145		1737740131	المجموع
1100021826	1089430200	1081943653		24033302	المشطوبات
39181769712	30598321034	22062676492		1713706829	التكلفة 12/31
20082314876	15685695740	11631212079		405541341	مخصص اندثار متراكم
19099454836	14912625294	10431464413		1308165488	صافي القيمة الدفترية

تعديل مشروعات تحت التنفيذ:

هو تلك الاستثمارات التي تهدف إلى خلق طاقة إنتاجية ولم تتكامل بعد أو ما زالت في طور الاستصلاح أو الشراء أو النصب حسب طبيعة الأصل أو التصنيع أو البناء، ويحمل هذا الحساب بتكلفة ما انفق عليه كثمان الشراء وتكاليف الصنع ونفقات التركيب وغير ذلك من التكاليف، وتغلق مفردات هذا الحساب بالحسابات المقابلة لها في الموجودات الثابتة والتي تحمل نفس المفهوم (النظام المحاسبي الموحد، 1985:63).

وقد جاء في النظام المحاسبي تحت تبويب (12) وذلك لغرض حساب كافة الاستثمارات التي تهدف إلى خلق طاقة إنتاجية ولم تتكامل بعد، وإن أغلب هذه المشاريع تستمر من سنة إلى أربع سنوات وتعود إلى نصب الأفران. وعندما يبدأ استخدامها فينقل الأصل من هذا الحساب إلى حساب الأصول الثابتة، ولغرض تعديل هذا الحساب من خلال ضربه بالرقم القياسي لسنة التعديل على متوسط سنة النشوء وكما هو مبين في الجدول (10)

جدول (10) تعديل رصيد مشروعات تحت التنفيذ 2004-2000

السنوات	السنة النشوء	التكلفة التاريخية	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة
2002	1998	13191150	1.753	805496019
	2000	65246753	1.422	
	2001	264757252	1.283	
	2002	321606154	1.088	
2003	2002	67291332	1.454	97841597
2004	2002	67291332	1.845	124152508



تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

جدول (11) تعديل رصيد نفقات إيرادية مؤجلة للسنوات 2002-2004

السنوات	السنة النشوء	التكلفة التاريخية	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة
2002	1998	69076195	1.753	
	2000	21913189	1.422	
	2001	1430310560	1.283	
	2002	28280537	1.088	
2003	2001	1016666391	1.715	
	2002	28280537	1.454	
2004	2001	545486503	2.177	
	2002	28280537	1.845	

تعديل رأس المال:

يعد رأس المال من العناصر المهمة في قائمة المركز المالي وهو مصدر من مصادر التمويل في الشركة ويتم تعديله مثل أي عنصر من العناصر الغير نقدية وذلك من خلال معرفة مقدار الزيادة الحاصلة لكل سنة ويتم تعديلها من خلال ضربها بالرقم القياسي السائد في نهاية سنة التعديل على الرقم القياسي في نهاية سنة الزيادة باعتبار أن الزيادة تتم في نهاية كل سنة ويوضح الجدول التالي:

جدول (12) تعديل رأس المال 2002-2004

السنة	التكلفة التاريخية	الرقم القياسي نهاية سنة إعادة التقييم	2002	2003	2004
			5196.6	6943.5	8815.6
1992	37257716	32.5	5957336830	7959967724	10106126805
1993	4854460	100	252266868	337069430	427949776
1994	8305957	548.5	78692318	105145693	133494976
1995	19904507	2672.5	38703746	51714479	65657688
1996	16005971	2242.1	37097645	49568467	62933071
1997	20575464	2759.2	38751253	394195	65738279
1998	13451836	3166.7	22074655	29495318	37447818
1999	817497265	3565	1191642717	1592227843	2021522830
2000	395619741	3742.5	549332678	733997507	931897231
2001	937715548	4355.3	1118851197	1494966571	1898038065
2002	68654385	5196.6	68654385	91733388	116466458
2003	-	6943.5	-	-	-
2004	-	8815.6	-	-	-
المجموع	2339842850		9353404292	12446280615	15867262997



تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

جدول (13) المعاملات المستخدمة في عملية التحويل

رمز المعامل	نوع المعامل	المعامل
1	الرقم القياسي لسنة 2002	5196.6
2	الرقم القياسي لسنة 2003	6943.5
3	الرقم القياسي لسنة 2004	8815.6
4	متوسط الرقم القياسي لسنة 2002	4775.95
5	متوسط الرقم القياسي لسنة 2003	6070.05
6	متوسط الرقم القياسي لسنة 2004	7879.55
7	معامل تحويل نهاية 2003 إلى نهاية 2002	1.336
8	معامل تحويل نهاية 2004 إلى نهاية 2003	1.269
9	معامل تحويل نهاية 2002 إلى متوسط 2002	1.0881
10	معامل تحويل نهاية 2003 إلى متوسط 2003	1.144
11	معامل تحويل نهاية 2004 إلى متوسط 2004	1.119
12	معامل تحويل نهاية 2003 إلى متوسط 2002	1.454
13	معامل تحويل نهاية 2004 إلى متوسط 2003	1.452
14	معامل تحويل نهاية 2002 إلى متوسط 2001	1.283
15	معامل تحويل نهاية 2002 إلى نهاية 2001	1.932

استخراج النسب المالية للشركة قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية
أولاً: نسب السيولة:- تقيس هذه النسب الملاءة المالية للشركة في المدى القصير أي قدرة الشركة على تسديد الالتزامات قصيرة الأجل في موعد استحقاقها (العامري، 2007: 106).
أ- نسبة التداول:-
تقيس قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال موجوداتها المتداولة وتحسب وفق الصيغة التالية:

الموجودات المتداولة

نسبة التداول =

المطلوبات المتداولة

جدول (14)

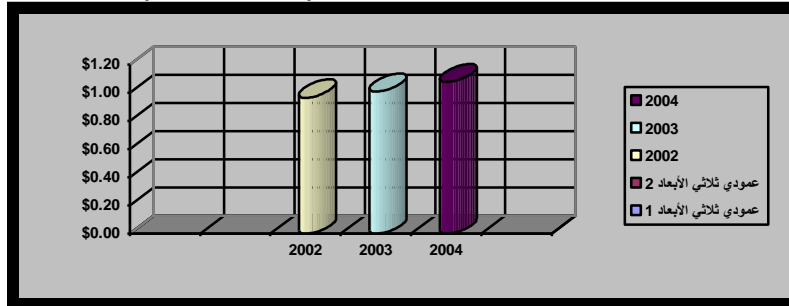
مقارنة بين نسبة التداول قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة ما بين (2000-2004)

السنوات المالية			التفاصيل
2004	2003	2002	المعادلة:-
1.144	1.095	1.030	النسبة بعد التعديل
			-
1.078	1.009	0.967	النسبة قبل التعديل
			=
0.066	0.086	0.063	التغير

وكانت نتائج التحليل قد أظهرت تباينا واضحا لنسبة التداول قبل التعديل وكانت في سنة 2004 (1.087)، وعند مقارنتها مع السنوات الأخرى فإن نسبة التداول كانت أفضل ، لذا فإن النسب لا تتمتع بدرجة من القبول نسبة إلى متوسط معيار الصناعة الذي يعد نسبة التداول المقبولة (2) مرة، وهذا يعني أن قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ضعيفة وانخفاض التداول للشركة على مدار السنوات المبحوثة يرجع إلى ارتفاع كبير في المطلوبات قصيرة الأجل .

تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

الشكل (1)
نسبة التداول للمدة المالية ما بين (2004 - 2000)



من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب السيولة بعد تعديل الكشوفات المالية لجميع السنوات قد ارتفعت نسبياً مقارنة مع النسب المستخرجة قبل تعديل الكشوفات المالية حيث كانت نسبة الزيادة (0.063 ، 0.086 ، 0.066) على التوالي للسنوات أعلاه وذلك بسبب إعادة تقييم المخزون وفق تغير المستوى العام للأسعار وما له من أثر على نسب التداول وما تعكسه هذه النسبة على المركز المالي للشركة وقابليتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

ب- نسبة السيولة السريعة :-

تقيس هذه النسبة سيولة الشركة قصيرة الأجل بعد تنزيل الموجودات الأقل سيولة منها وتعد هذه النسبة مقياساً أكثر تشدداً لسيولة الوحدة الاقتصادية من نسبة التداول، لأنها تستبعد الأصول الأقل سيولة (المخزون + المصاريف المدفوعة مقدماً)، وتشتق وفق المعادلة الآتية
(النعيمي وآخرون، 2007:103):

الموجودات المتداولة - (المخزون + مصاريف مدفوعة مقدماً)

نسبة التداول السريعة =

المطلوبات المتداولة

الجدول (15)
نسبة السيولة السريعة للمدة المالية ما بين (2004 - 2002)

السنوات المالية		
2004	2003	2002
0.453	0.356	0.255
السيولة السريعة (مرة)		

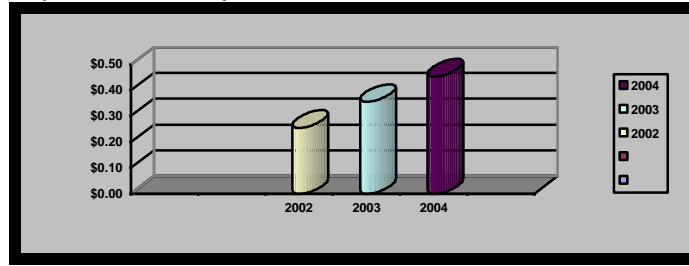
وحيث أن متوسط معيار الصناعة أوضح أن معدل نسبة السيولة السريعة المقبول (1 مرة)، والنتائج أعطت انطباعاً سلبياً بشأن السيولة للشركة ، لكن في الوقت نفسه كانت نسبة السيولة السريعة أكثر دقة من نسبة التداول في التعبير عن السيولة، لأن نسبة التداول بينت أن سنة (2004) كانت الأفضل، مع تقارب النسب في حين أن نسبة السيولة السريعة أوضحت أنه (2004) كانت الأعلى في السيولة بالمقارنة مع السنوات الأخرى.

نسبة السيولة السريعة بعد تعديل الكشوفات: لا تتأثر هذه النسبة لأنه يتم استبعاد المخزون .

تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

الشكل (2)

نسبة السيولة السريعة للمدة المالية ما بين (2000-2004)



ثانياً: نسب الربحية:

تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للشركة فهي تفحص قدرة الشركة في توليد الأرباح من المبيعات وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي للشركة ومن أبرز هذه النسب.

أ- نسبة مجمل الربح إلى المبيعات : تهتم بقياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات .

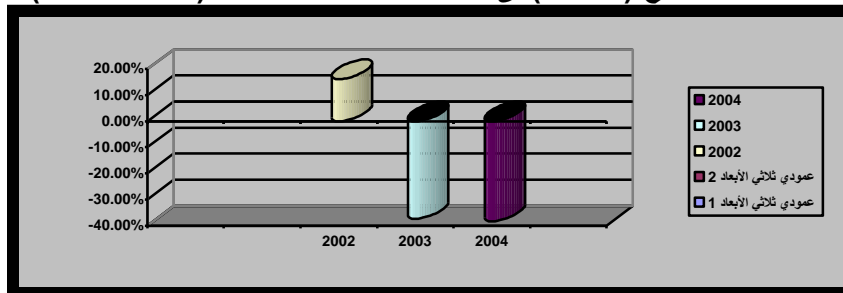
جدول (16) مقارنة بين نسبة مجمل الربح الى المبيعات قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة ما بين (2004-2002)

السنوات المالية			التفاصيل
2004	2003	2002	المعادلة:-
59.948%	-58.616%	11.943%	النسبة بعد التعديل
-38.303%	-37.299%	16.162%	النسبة قبل التعديل
-21.645%	-21.317%	-4.219%	التغير

من المعروف أن مجمل الربح هو عبارة عن طرح تكلفة البضاعة المباعة من صافي المبيعات، وهذه النسبة تربط بين هذين العنصرين لأهميتهما في تحديد الربحية. وفي حالة الشركة العامة لصناعة الزجاج فإنه من الملاحظ أنها حققت مجمل ربح وبلغت نسبة مجمل الربح إلى المبيعات قبل تعديل الكشوفات المالية في عام 2002 أعلى نسبة بينما في السنوات 2003، 2004 حققت خسارة.

الشكل (3)

نسبة مجمل الربح (الخسارة) إلى المبيعات للمدة المالية ما بين (2000-2004)



من الجدول (16) أن هذه النسبة بعد تعديل الكشوفات المالية قد انخفضت لجميع السنوات وذلك بسبب ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة بعد تعديلها وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار، وكذلك تأثير التغير في مخزون الإنتاج التام وغير التام على هذه النسبة بعد تعديله وفقاً لتغير المستوى العام للأسعار حيث إن قيمة التغير في المخزون قد انخفضت في سنة 2000 وارتفعت في السنوات 2003-2004 .

تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

ب- نسبة صافي الربح إلى المبيعات :

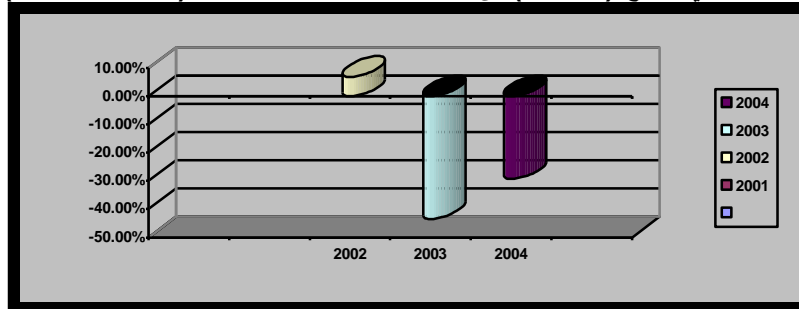
جدول (17) مقارنة بين نسبة صافي الربح الى المبيعات قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة ما بين (2004-2002)

السنوات المالية			التفاصيل
2004	2003	2002	المعادلة:-
14.592%	-12.799%	14.485%	النسبة بعد التعديل
-29.293	-43.451%	6.883%	النسبة قبل التعديل
43.885	30.652	7.602	التغير

وقد اظهر الجدول أعلاه أن نسبة صافي الربح إلى المبيعات قبل تعديل الكشوفات المالية لسنة (2002)، بلغت (6.883 %) ، وبالمقارنة مع النسب التي أظهرها الجدول رقم (16) الخاصة بنسبة مجمل الربح إلى المبيعات للسنتين نفسيهما يلاحظ ارتفاع نسبة صافي الربح إلى المبيعات في سنة 2002 عن نسبة مجمل الربح للسنة نفسها وهذا يدل على أن الشركة قد حققت إيرادات غير تشغيلية. كانت أفضل، أما بالنسبة إلى سنة 2002 فإن نسبة صافي الربح إلى المبيعات قد انخفضت انخفاضاً شديداً عن نسبة مجمل الربح إلى المبيعات للسنة نفسها، وهذا يدل على وجود مصاريف غير تشغيلية كبيرة لدى الشركة.

الشكل (4)

نسبة صافي الربح (الخسارة) إلى المبيعات للمدة المالية ما بين (2004 - 2000)



أما بعد تعديل الكشوفات يلاحظ من خلال الجدول (17) أن هذه النسبة قد ارتفعت في كل السنوات بنسب (7.602 ، 30.652 ، 43.885) على التوالي وذلك نتيجة لارتفاع صافي الربح بعد إضافة أرباح القوة الشرائية.

ت- نسبة العائد على حقوق الملكية:-

يقيس معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، ويكشف عن أداء الإدارة ولهذا فإن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفوة ويمكن أن يكون ارتفاعه دليل المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ بالقروض (عامري، 2007: 117).

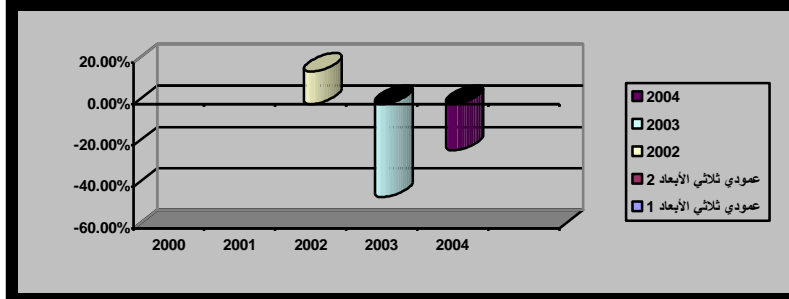
تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

جدول (18) مقارنة بين نسبة العائد على حقوق الملكية قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة ما بين (2004-2002)

السنوات المالية			التفاصيل
2004	2003	2002	المعادلة:-
1.538	-0.220	7.264%	النسبة بعد التعديل
-22.349%	-44.982%	15.626%	النسبة قبل التعديل
23.887	44.762	-8.362	التغير

من خلال نتائج الاحتساب ظهرت النسبة قبل تعديل الكشوفات المالية لسنة 2002 أفضل بالمقارنة مع سنوات الأخرى وهذا ما يدل على اعتماد الشركة على حقوق الملكية لغرض التمويل، فضلا عن حجم اقتراض أقل قياسا بالسنوات الأخرى التي اعتمدت الشركة في تمويل عملياتها على الاقتراض بمبالغ أكبر من سنة 2002 أما السنوات الأخرى فقد اعتمدت على القروض لغرض تمويل عملياتها الجارية. أما بعد تعديل الكشوفات المالية يتضح أن هذه النسبة قد انخفضت للسنة (2002) وذلك نتيجة ارتفاع حقوق الملكية بعد تعديل القوائم بمبلغ (13057097209) دينار على التوالي. أما بالنسبة للسنوات (2003، 2004) نلاحظ أن النسبة قد ارتفعت بمقدار (44.762، 23.887) على التوالي وذلك نتيجة ارتفاع صافي الربح وانخفاض العجز لسنة 2003 بمبلغ (1115129624) دينار، أما بالنسبة لسنة 2004 فقد انخفض العجز وأصبح ربحا بمبلغ (336175792) دينار، وان سبب هذا التغير هو نتيجة تغير عاملين هما صافي الربح وحقوق الملكية فان أي تغير في احدهما يؤثر على النسبة المستخرجة.

الشكل (5) معدل العائد على حقوق الملكية للمدة المالية ما بين (2002- 2004)



ث- نسبة العائد على الاستثمار أو الموجودات .
يقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها للإرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية
تؤدي هذه النسبة دورا كبيرا في بيان مدى مساهمة الموجودات بشكل عام في تكوين الأرباح، وقد أظهرت نتائج الاحتساب لنسبة العائد للسنة (2002) أن موجودات الشركة كانت تساهم بشكل كبير في تكوين الأرباح حيث بلغت النسبة للسنتين بمعدل (4.143 %) .

تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

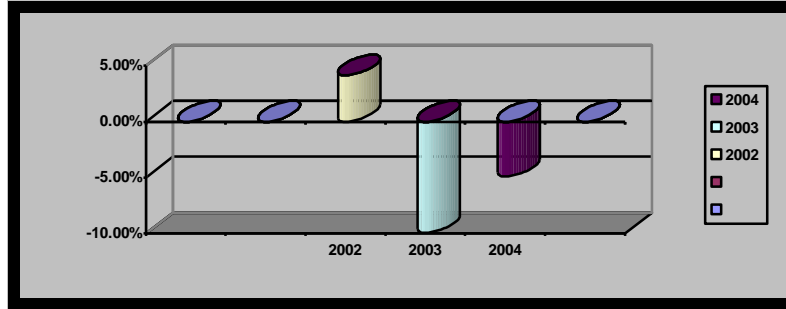
جدول (19) مقارنة بين نسبة العائد على الموجودات قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة ما بين (2004-2002)

السنوات المالية			التفاصيل
2004	2003	2002	المعادلة:-
1.065	-0.145	4.648%	النسبة بعد التعديل
-4.892%	-9.95%	4.143%	النسبة قبل التعديل
5.957	9.805	0.505	التغير

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن نسبة العائد على الموجودات بالتكلفة التاريخية المعدلة أن النسبة العائد قد زادت وعلى التوالي (0.505 ، 9.805 ، 5.957) وذلك بسبب زيادة صافي الربح بعد إضافة مكاسب القوة الشرائية.

شكل (6)

نسبة العائد على الاستثمار او الموجودات للمدة المالية ما بين (2004 - 2002)



تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"

المحور الرابع / الاستنتاجات والتوصيات:

لقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت بالاتي:

أولاً: الاستنتاجات

- 1- أن الافتراض بثبات قيمة النقد في ظل تغير المستوى العام للأسعار افتراض غير واقعي لان القوة الشرائية للنقود تتغير من وقت لآخر.
- 2- أن الاستمرار في تطبيق أساس التكلفة التاريخية في ظل تغير المستوى العام للأسعار سوف يؤدي إلى عدم واقعية الكشوفات المالية وبسبب اعتماد المحلل المالي على هذه الكشوفات فان نتائج التحليل المالي لا تعبر عن حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.
- 3 - تختلف آثار التغير في المستوى العام للأسعار من شركة إلى أخرى حسب طبيعة الشركة وتنعكس هذه الآثار على نسب السيولة والربحية حسب معدل التغير وطول فترة حيازة البنود النقدية ونسبة المزج بينهما.
- 4- أن الاستمرار في تطبيق أساس التكلفة التاريخية في ظل تغير المستوى العام للأسعار سوف يؤدي إلى عدم واقعية الكشوفات المالية وبسبب اعتماد المحلل المالي على هذه الكشوفات فان نتائج التحليل المالي لا تعبر عن حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.
- 5- أن احتساب الاندثار على أساس التكلفة التاريخية في ظل ظروف تغير مستوى العام للأسعار يؤدي إلى تضخم الدخل وزيادة حجم الضرائب عليه وتوزيع أرباح وهمية مما يؤدي إلى تآكل رأس المال.
- 6- نسب إدارة الموجودات ونسب الربحية لا تصلح للحكم على كفاءة الإدارة وتقييم الأداء لان جزء من الأرباح يعود إلى أسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية والعراقية الصادرة في هذا المجال وخاصة الصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والتي من شأنها تحسين نوعية المعلومات والبيانات الواردة في الكشوفات المالية.
- 2- تفعيل القاعدة المحاسبية رقم (8) والخاصة بالتغير في المستوى العام للأسعار.
- 3- حث الوحدات الاقتصادية على أعداد كشوفات مالية ملحقه بالتكلفة التاريخية على أساس التكلفة الجارية أو القوة الشرائية الثابتة.
- 4 - زيادة الوعي والإدراك في مجال محاسبة التضخم وذلك عن طريق حث الجهات المهنية والتشريعية والتنفيذية على تبني هذه المفاهيم وعقد المؤتمرات والندوات في هذا المجال.
- 5- ضرورة قبول السلطات الضريبية بالكشوفات المعدلة لغرض حساب مبلغ الضريبة .
- 6- الاعتماد في توزيع الأرباح على النماذج المحاسبية المعدلة فالإرباح الظاهرة والموزعة على أساس التكلفة التاريخية غير حقيقية وتمثل تآكل لرأس المال.
- 7- ضرورة الاحتفاظ بأقل قدر ممكن من الموجودات النقدية في ظل ظروف التغير في المستوى العام للأسعار ولكن بدرجة لاتعرض الشركة لمخاطر عدم القدرة على التسديد.



المصادر والمراجع العربية:

أولاً: الكتب

- 1- أبو زيد، محمد المبروك "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية" دار ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005 .
 - 2- العبد الله، رياض " نظرية محاسبية" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009.
 - 3- الفضل، مؤيد وآخرون " المشاكل المحاسبية المعاصرة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
 - 4- ألنيمي، عدنان تايه وآخرون، "الإدارة المالية النظرية والتطبيق"، السيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
 - 5- الحسن، صادق، " التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها"، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1998.
 - 6- الحياي، وليد ناجي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، طبعة أولى، أشراف للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
 - 7- الزبيدي، حمزة محمود "الإدارة المالية المتقدمة"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
 - 8 - الزبيدي، حمزة محمود، "التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل" ،الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
 - 9- الشنطي، أيمن وشقير، عامر، "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
 - 10- العامري، محمد علي إبراهيم، "الإدارة المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
 - 11- جريوع، يوسف محمود وحلس، سالم عبد الله " المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية" ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان، 2002.
 - 12- حلوة، رضوان حنان: " بدائل القياس المحاسبي المعاصر" ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، 2003.
 - 13- مطر، محمد، وآخرون "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
 - 14 - مطر، محمد " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية" الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
 - 15- مطر، محمد "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح" الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
- ثانياً: الرسائل والدوريات:
- 1- احمد ، نهاد حسين" اثر التضخم الاقتصادي على الاحتياطات في الشركات المساهمة دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية شركة مساهمة مختلطة" رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، كجزء من متطلبات شهادة الماجستير، 2006.
 - 2- البشتاوي، سليمان حسين" دراسة مقارنة لأساليب المحاسبة على التضخم وانعكاساتها على القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرار وتقييم الأداء دراسة تطبيقية في شركة مصانع الورق والكرتون الأردنية" رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، كجزء من متطلبات شهادة الماجستير، 1996.
 - 3- الشمري، شيماء كاظم، "دور الاتجاهات الحديثة لأساليب التحليل المالي في تطوير تقويم كفاءة الأداء دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة البطاريات"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، كجزء من متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة، 2010.
 - 4- حمو، جمال الدين خالد" تغير المستوى العام للأسعار والكشوفات المالية دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية" رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، كجزء من متطلبات شهادة الماجستير، 1985.
 - 5- التميمي، عباس حميد" اثر تقلبات الاسعار في تقييم المخزون وانعكاساتها في الكشوفات المالية دراسة تطبيقية في المشاة العامة لتجارة المواد الانشائية" رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، كجزء من متطلبات شهادة الماجستير، 1986.



Foreign References

- 1- Balkaoui,Ahmed,"Accounting Theory",4th ed.U.S.A 2000
- 2- Brigham, Eugenef &Houston,joe l.f,"Fundamentals of financial management" 9th ed. , Bruce rogovin,U.S.A. 2001.
- 3- Kieso,Donald E.&Weygandt,Jerry j.," Intermediate Accounting" , 8th ed., John Wiley and Sons ,Inc U.S.A. 1995.
- 4-Smith and Skousen: Jay M. and K. Fred," Intermediate Accounting Comprehensive Volume ", 8th ed., U.S.A. , 1984.
- 5-Smith, jay M. &Skousen, K. Fred " Intermediate Accounting Comprehensive Volume", 9th ed., south western,ohio,1987.
- 6- Wilcox,Edward B. " price fluctnation from modern accounting theory" Morton Backer,prentice,Hall Inc New Jersey,1966.
- 7- Wood,Frank,"Business Accounting" , 5th ,ed. London, Longman group limited,1989.